



كلمة

السيد فاروق الشرع

وزير خارجية

الجمهورية العربية السورية

أمام

الدورة الخامسة والخمسين

للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك في ١٤ أيلول ٢٠٠٠

الرجاء التوجه إلى صفحة أرقام الألقاب

السيد رئيس الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة

السيد الأمين العام للأمم المتحدة

السيدات والسادة

يطيب لي أن أهنئكم على انتخابكم رئيساً لهذه الدورة . واني لعلى ثقة بأن المناصب التي تقلدتموها في بلدكم والاحترام الدؤبي الذي تتمتعون به سيمهّل مهمتكم في قيادة أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة وإيصالها إلى أهدافها المنشودة . كما أعبر عن تقديرنا لوزير خارجية زامبيا على الجهود التي بذلها لإنجاح أعمال الدورة السابقة دون أن يفوتني بهذه المناسبة توجيه الشكر الجزيل للسيد كوفي عنان : الأمين العام للأمم المتحدة، لما يبذله من جهد للحفاظ على مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ولدوره المتميز الذي لعبه في بلورة فكرة انعقاد قمة الألفية الأسبوع الماضي . وهو الحدث غير العادي في تاريخ الأمم المتحدة .

لقد أكد الإعلان التاريخي الصادر عن قمة الألفية بوضوح لا لبس فيه على التزام جميع رؤساء دول وحكومات العالم بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة . ونعتقد بأن عدم وجود فارق جوهري بين الميثاق والإعلان هو إنجاز هام بحد ذاته . ومع أن هذا الإعلان التاريخي الذي صدر عن قمة الألفية يمكن اعتباره تجديداً للثقة، بشكل أو بآخر ، بميثاق الأمم المتحدة، خاصة وأن العالم قد شهد في العقد الأخير أعظم التغيرات

وأخطر التحديات . فإن النتيجة الأولى المستخلصة الآن تؤكد أن المبادئ والأهداف التي تقبناها الأمم والشعوب لا تتغير كثيرا بتغير الزمان والمكان . وسيكون من الخطأ التقليل من أهمية هذه النتيجة ومغزاها في تزيخ الأمم المتحدة . إذ لم يوقف إنهاء الحرب الباردة أمم وشعوب العالم عن استنكار وإدانة جرائم العدوان وانتصهير العرقي والاحتلال الأجنبي والقهر والتطرف والظلم والفساد والعنصرية وازدواجية المعايير . ولم يفتأ ذلك عن استخدام قاموس من الكلمات التي تستحق الإشادة والثناء كالحرية والسلام والمساواة والتضامن والتسامح وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية .

وإنه لمن حسن حظ دول العالم الثالث والدول الفقيرة أنها تضم شعوبا كبيرة وتمتلك تراثا عظيما وموارد طبيعية غزيرة تشكل شبكة أمان لبلدانها بحيث استطاعت المساهمة في الحفاظ على مبادئ وأهداف الأمم المتحدة لدى صياغة إعلان قمة الألفية . وهذا يوضح لنا لماذا لا نرى ما يشير إلى ما يسمى بالنظام العالمي الجديد ، لا في إعلان قمة الألفية ولا في أي وثيقة رسمية أخرى ، ولا نلمسه إلا في الممارسة فقط ، حيث تبدو القوة العاشمة أحيانا هي التي لها اليد العليا في الساحة الدولية .

إن تعزيز دور الأمم المتحدة كان الموضوع الأساسي في أعمال مؤتمر القمة . وسيتجلى هذا التعزيز أكثر ما يتجلى في إصلاح وتوسيع مجلس الأمن الذي تنظر إليه كافة الدول الأعضاء بأهمية بالغة . وإن عملية الإصلاح يجب أن تتم من خلال توسيع مجلس الأمن وإعطاء تمثيل جغرافي عادل ومنصف ، ومن خلال الاستغناء التدريجي عن

حق النقض الذي يتناقض مع مفهوم الديمقراطية. وخصوصاً عندما يكون الهدف من استخدامه تعطيل العملية الديمقراطية في مجلس الأمن لا أقل ولا أكثر .

لقد ساهمت عمليات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام في إيجاد شروط مناسبة لوقف تدهور الأوضاع الأمنية في عدد كبير من مناطق العالم . وطيلة السنوات الماضية قدمت الجمهورية العربية السورية من جانبها كل ما يضمن أمن وسلامة عناصر عمليات حفظ السلام وإنجاح قيامها بمهامها وتنفيذ ولايتها . لكن عمليات حفظ السلام يجب أن تكون محددة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية . ويترتب على مجلس الأمن أن يعمل لتنفيذ القرارات التي اعتمدها بحيث لا تتحول عمليات حفظ السلام إلى عمليات فرض الأمر الواقع الذي يجعل السلام انحيازي هدفاً بعيد المنال .

السيد الرئيس :

منذ عشر سنوات وعملية السلام التي انطلقت من مؤتمر مدريد تفقد ، سنة بعد سنة ، بل يوماً بعد يوم ، زخمها ودافعها وبوصلتها . كما أن مجلس الأمن الذي يملك السلطة والشرعية الدولية والمؤتمن على تنفيذ قراراته ، مغيب وشاهد صامت على وصول عملية السلام في الشرق الأوسط إلى طريق مسدود .

ومن الواضح لجميع المعنيين بالسلام داخل منطقتنا وخارجها : ان استمرار إسرائيل باحتلالها للأراضي العربية ، المغلف تارة بحاجتها النفسية للأمن ، وتارة أخرى بأساطير خرافية ، هو العقبة الرئيسية في طريق السلام . لقد أدت هذه الادعاءات الباطلة ، والتي لا حل لها في الواقع المعاش ، إلى تحويل عملية السلام إلى عملية تفاوض بلا نهاية ومن دون أفق .

ومهما يكن من أمر فإن التفاوض الجاد والمدرّوس الذي مارسته سورية قد أثبت للمجتمع الدولي عامة ونعرب خاصة أمرين اثنين : الأول هو أن إسرائيل غير راغبة ولا جادة بتحقيق السلام العادل والشامل وفق قرارات الأمم المتحدة . والأمر الثاني هو أن من حق سورية استعادة كامل الجولان إلى خط الرابع من حزيران ١٩٦٧ دون مساومة أو تفريط.

ونضيف حقيقة أخرى يعرفها العدو قبل الصديق وهي أن سورية التي دعمت دون تحفظ كل حق عربي أو فلسطيني خلال جميع مراحل محادثات السلام . لم تتخذ هذه المواقف إخراجاً لأحد أو لتفاوض نيابة عن أحد ، وإنما كانت ولا تزال ، ولأسباب مبدئية: متمسكة بالحقوق الوضعية الثابتة للشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني .

وانطلاقاً من ذلك اتخذت سورية موقفاً الواضح والحازم في اجتماع لجنة القدس الذي عقد في المغرب أواخر الشهر الماضي ، دعماً لحق العرب والمسلمين في انسيادة فلسطينية الكامنة وغير المنقوصة على القدس الشريف .

السيد الرئيس

إن العرب أمة عريقة في التاريخ ، وانتساح الديني بالنسبة لهم مسألة لا جدال فيها . لكن التسامح شيء والتنازل عن الحقوق شيء آخر . وإن الأرض والسيادة هما قضية كرامة وضمية وقومية لا يمكن التفريط بأي منهما .

لقد اعتبرت جميع دول العالم في قمة الألفية أننا نعيش اليوم في عصر القوانين الدولي وميثاق الأمم المتحدة والشرعية الدولية وحقوق الإنسان وليس في عصر شرعية الغاب والادعاءات الدينية الباطنة لتبرير اغتصاب أراضي الغير بالقوة .

إن هذا يتطلب من المجتمع الدولي ، ومن الأمم المتحدة ، أن تتخذ مواقف أكثر حزمًا وصلابة وعدم انتقائية في الدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي . وفي إلزام إسرائيل باحترام الشرعية الدولية والمواثيق الدولية وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة .

لقد حقق الشعب اللبناني الشقيق إنجازاً تاريخياً بفضل تلاحم الدولة والشعب اللبنانيين مع المقاومة الباسلة ضد الاحتلال الإسرائيلي . وقد وقفت سورية بصلابة إلى جانب لبنان لتحقيق تنفيذ كامل للقرار ٤٢٥ . وسنبقى في سورية نقف مع لبنان وندعمه في قضاياها الوطنية كافة، وخاصة فيما يتعلق باستعادة كامل ترابه الوطني وعودة أسراه المعتقلين في السجون الإسرائيلية . وبهذا الصدد نحث الدول المانحة على الوفاء بالتزاماتها لمساعدة لبنان على إعادة إعمار ما دمرته إسرائيل . وخاصة طيلة فترة احتلالها للجنوب اللبناني .

ومن على هذا المنبر الدولي تود سورية أن تؤكد من جديد حرصها الشديد على وحدة وسلامة الأراضي العراقية وتدعو إلى رفع المعاناة عن العراق وإنهاء العقوبات الاقتصادية التي لم يدفع ثمنها إلا الشعب العراقي . كما نؤكد معارضة أية إجراءات تتخذ ضده خارج قرارات الأمم المتحدة لكي تبقى لهذه القرارات المصادقية اللازمة لتطبيقها . كما نرى أنه لا بد من إيجاد حل عادل للقضية الإنسانية المتعلقة بالأسرى الكويتيين وغيرهم في إطار عملي متفق عليه بصورة أساسية بين الطرفين الكويتي والعراقي حتى لا يبقى الحديث عن موضوع الأسرى والمفقودين من دون أفق سياسي وإنساني يساعد على الوصول إلى هذا الحل .

كما تواصل سورية دعوتها لمجلس الأمن إلى الرفع الفوري والنهائي للعقوبات ضد ليبيا، بعد أن قامت ليبيا بالإيفاء بكافة التزاماتها بما تتطلبه قرارات مجلس الأمن، ونؤكد على مساندتنا الكاملة للمطالب الليبية .

وتظراً لتعلاقات الأخوية التي تربط سورية بدولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية، فإننا نفاشد الجندين الجارين إجراء محادثات بينهما لحل النزاع حول الجزر الثلاثة بالطرق السلمية وعلى قاعدة حسن الجوار والاحترام المتبادل . وترى سورية أن إنشاء اللجنة الثلاثية الخاصة بالسعي لتنقية الأجواء والتعميد لمفاوضات مباشرة بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة: يشكل بادرة عملية تأمل أن تصل إلى أهدافها المرضية لنظرين .

نود أن نعبر عن ترحيبنا بما توصل إليه ممثلو الشعب الصومالي بتشكيل البرلمان الصومالي المؤقت وانتخاب السيد عبد القاسم صلاب حسين رئيساً لجمهورية الصومال الديمقراطية واعتبار هذين الإنجازين ركيزتين أساسيتين لاستعادة مؤسسات الدولة الصومالية . وتدعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده لتقديم المساعدات الفورية الكفيلة بتحسين الصومال من النهوض بمهام إعادة البناء والإعمار .

إن استمرار الوضع المأساوي في أفغانستان هو مبعث قلق بالغ لنا، ولدينا القناعة بأن المشكلة الأفغانية لا يمكن أن تحل إلا عن طريق وقف القتال ، والدخول في مفاوضات تهدف إلى تحقيق المصالحة الوطنية وإيجاد تسوية سياسية دائمة ومقبولة تحقق الأمن والاستقرار للشعب الأفغاني . وترى دول عربية وإسلامية عديدة أن مواصلة الاقتتال العبثي في أفغانستان قد يؤدي إلى تقويض مفهوم الدونة هناك ويدمر ما بقي من تراثها ومعالمها التاريخية .

إن سورية تعبر عن ترحيبها بالمباحثات التي عقدت على أعلى المستويات في بيونغ يانغ في حزيران ٢٠٠٠ . وتعبر عن الأمل في أن يساهم هذا التقارب الذي تم بين الكوريين في التوصل إلى ما يصور إليه الشعب الكوري في إعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية بالطرق السلمية .

لقد كان هناك إجماع في الكلمات التي أقيمت أثناء قمة الأنغية . وفي الإعلان الصادر عنه ، على بذل كافة الجهود لتخليص البشرية من ظروف الفقر المدقع المهينة واللاإنسانية التي يعيش فيها أكثر من مليار إنسان . والالتزام بحق أساسي من حقوق الإنسان والدول في التنمية . وترى أن هذا يتطلب إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يكون عادلاً ومنصفاً وديمقراطياً . وإيجاد نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف يتم بالانفتاح والعدل والإنصاف وعدم التمييز والاستجابة الأمثل لحل مشاكل التنمية ، وخاصة في القارة الأفريقية . ويكف عن إعطاء معاملة خاصة وتفضيلية للبلدان النامية ، وتيسير الاستثمار ونقل التكنولوجيا والمعرفة ، ومشاركة الجنوب مشاركة كاملة وفعالة ، وعلى قدم المساواة في اتخاذ القرارات على الصعيد الدولي . إن هذه المطالب ، وإن بدت بعيدة عن الواقع ، إلا أنها في المحصلة النهائية تخدم جميع الأطراف والدول فقيرها وغنيها ، شماليها وجنوبيها .

السيد الرئيس

كنا نتمنى جميعاً لو أن السلام العدل والشامل في الشرق الأوسط قد تحقق مع بداية القرن انحاءى والعشرين ومع بداية الألفية الجديدة . إلا أننا مع ذلك متفائلون بالمستقبل . وسيظل هذا السلام خيارنا الاستراتيجي وخيار الشعوب المتطلعة إلى غد مشرق يعمه السلام والأمن والازدهار للإنسان في كل مكان .

وشكراً